الغانم يستقبل رئيس ديوان المحاسبة

الغانم يتسلم التقرير السنوي من والشايع

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس رئيس ديوان المحاسبة فيصل فهد الشايع حيث قدم للغانم التقرير السنوي لديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته وحساباتها الختامية للسنة المالية 2019 / 2020

كما استقبل الغانم في مكتبه امس سفير دولة الكويت لدى الجمهورية الفرنسية سامي السليمان، كما استقبل سفير دولة الكويت لدى الجمهورية التركية غسان الزواوي

الحويلة يقترح إنشاء هيئة عامة للاستطلاع وقياس الرأي العام

رياض عواد

أعلن النائب د.محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا بقانون بشأن إنشاء الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام، حول القضايا المختلفة في المجالات الاقتصادية والسياسية والصحية والتعليم والأمن، تساعد في دعم متخذ القرار في قضايا الإصلاح بمختلف أنواعها.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: تُنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام « يشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، ويعبر عنه في المواد التالية بالوزير المختص.

المادة الثانية: يكون للهيئة ميزانية ملحقة بميزانية الدولة.

المادة الثالثة: تهدف الهيئة إلى تزويد السلطتين التشريعية والتنفيذية بالبيانات والمعلومات إلكترونياً في إطار كامل من الشفافية في مجالات دعم القرار في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتنمية العلاقات مع الجهات الحكومية المختلفة.

المادة الرابعة: يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة الوزير المختص وعضوية ستة أعضاء ثلاثة منهم ممثلون عن جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومعهد الكويت للأبحاث العلمية من المتخصصين في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإحصاء، والباقي من الكويتيين ذوي الخبرة والكفاءة في مجال السياسة والاقتصاد والمعلوماتية والإحصاء، ويعين الأعضاء بمرسوم بناء على عرض الوزير المختص ، لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويحدد مجلس الوزراء بقرار مكافآتهم ويصدر قرار من رئيس مجلس الإدارة بنظام العمل بالمجلس والأغلبية اللازمة لصحة انعقاده وإصدار قراراته.

المادة الخامسة: مجلس الإدارة هو السلطة القائمة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها ، وله أن يتخذ ما يراه لازمًا من قرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله ، وفقًا لأحكام هذا القانون وله على الأخص :

1. الموافقة على أي إصدار تصدره الهيئة أو تشارك في إصداره ، مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 3 لسنة 2006 المشار إليه.

2. مناقشة مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي قبل العرض على الجهات المختصة.

3. النظر فيما يرى الوزير المختص عرضه على المجلس من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة.

المادة السادسة: يكون للهيئة مديرعام ونائب أو أكثر ويصدر بتعيينهم مرسوم – بناءً على عرض الوزير المختص– ويتولى المدير العام إدارتها وتصريف شؤونها ، ويملك التوقيع عنها في المسائل الداخلة في اختصاصه طبقًا للوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة ، ويمثل الهيئة أمام القضاء وفي علاقتها بالغير وللمجلس أن يفوض المدير العام في بعض اختصاصاته.

المادة السابعة: يضع مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للهيئة ويُعرض على مجلس الخدمة المدنية لإقراره ويعتمده الوزير المختص.

المادة الثامنة: يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناءً على اقتراح مجلس الإدارة كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها.

المادة التاسعة: تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ صدور هذا القانون وتنتهي بتاريخ 31/3 من السنة التالية. المادة العاشرة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

لما كانت هناك دول سبقتنا في إنشاء أجهزة لاستطلاع وقياس الرأي العام حول القضايا المختلفة في المجالات الاقتصادية والسياسية والصحية والتعليم والأمن، حيث تساعد في دعم متخذ القرار في قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتسعى إلى تناول القضايا ذات الأولوية لدفع مسيرة الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية في الأجلين القصير والمتوسط، وتحليل الوضع الراهن لبحث التغيرات التي تظهر في شتى المجالات ، وتحديد المشكلات الرئيسة وتحليلها وصولاً إلى صياغة مقترحات فعالة لعلاج تلك القضايا، لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون لإنشاء هيئة عامة تعني بالاستطلاع وقياس الرأي العام تحقيقًا للأهداف والاعتبارات المبينة سلفًا

الطريجي يسأل عن شروط وضوابط حصول المواطنين على القسائم الزراعية والجواخير

عبدالله الطريجي

أعلن النائب د. عبدالله الطريجي عن توجه سؤالا الى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب وأكد النائب الدكتور عبد الله الطريجي أن يد العدالة ستطال الفاسدين الذين عبثوا في الحيازات الزراعية من داخل وخارج هيئة الزراعة ، متعهدا باسترجاع أموال الشعب الكويتي بدعم الشرفاء في البلد .

وقال في تصريح صحافي رسالتي امس إلى وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب وهي انه في مجلس 2013 تم إعداد تقرير متكامل يشمل التجاوزات التي ارتكبت من خلال العبث في توزيع القسائم الزراعية ، لكن تم حل المجلس وعندما جاء مجلس 2016 السابق توسمنا ان يستكمل الملف إلا أنه وللأسف وبعد وصولنا للمجلس الحالي تفاجأنا ان هذا الملف زاد سوءا وعبثا في توزيع القسائم ، و اتضح ان ملف التجاوزات في القسائم الذي أعددناه في مجلس 2013 تم تجميده . وأضاف رسالتي للفاسدين ممن عبثوا في الحيازات من داخل وخارج الهيئة، اننا وبكل فخر ، سنواصل متابعتكم حتى تطالكم يد العدالة ونسترجع أموال الشعب الكويتي من خلال دعم الشرفاء في هذا البلد .

وأوضح انه وجه أسئلة إلى وزير الاعلام ، وإجاباته ستحدد مدى تعاونه معنا في محاربة الفساد ، وننتظر تزويدنا بالمستندات المطلوبة في الأسئلة .

الجمهوريطالب وزير الداخلية بإيقاف الحفلات المشبوهة بالجواخير والمزارع

فايز الجمهور

دعا النائب فايز الجمهور وزير الداخلية إلى إيقاف الحفلات المشبوهة التي تسيء لديننا وعاداتنا وسمعة الشعب الكويتي، مشيرا إلى انه تلقى شكاوى عديدة من المواطنين عن وجود مثل هذه الحفلات في الجواخير والمزارع والشاليهات .

وأضاف في تصريح صحافي انه حاول التواصل مع وزير الداخلية ووكيل الوزارة لكنه لم يجد أي رد منهما أو تجاوب، مشددا على ضرورة تواصلهما وبقية الوزراء مع نواب الأمة .

وقال الجمهور ...رسالتي إلى الوزير المسؤول الأول عن الامن في الكويت وعن حماية ثوابت المجتمع والحفاظ على العادات والتقاليد بضرورة منع الحفلات المشبوهة .

الحمد: نرفض المساس بجيب المواطن من بوابة الإصلاح الاقتصادي

أحمد الحمد

قال رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الامة النائب المهندس أحمد الحمد إن الورقة التي طرحتها غرفة التجارة والصناعة في الكويت تحت عنوان "إن وطننا في خطر" والتي تضمنت معالجات اقتصادية وحلولا للمشاكل التي تمر بها الكويت ليست من اختصاص هذه الغرفة بغض النظر عن مضمون ما ورد في الورقة وسواء قبله البعض أو رفضه الآخر، مشددا على أن هذه المعالجات يجب أن تتم وفق المسارات والهيكليات التنظيمية المختصة.

وأضاف الحمد بأن معالجة الشأن الاقتصادي في الدولة هو مسؤولية ودور مجلس الأمة ولجانه التي تقوم بتقديم وإقرار التشريعات الاقتصادية اللازمة لتقوم الحكومة بالجانب التنفيذي من قبل الوزارات المختصة بهذا الشأن مثل وزارة المالية والجهاز المركزي للتخطيط، واصفاً ما قدمته الغرفة بأنه تجاوز لأغراضها حيث تنص المادة الأولى للغرفة على أنها "مؤسسة ذات نفع عام غايتها تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها ويكون إنشاؤها بناءً على طلب ما لا يقل عن ثلاثين عضواً من أرباب التجارة والصناعة ينتخبون فيما بينهم لجنة تهيئ انتخابات مجلس الإدارة الأول بما فيهم الرئيس المسؤول على أن يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة أربعة وعشرين عضواً فقط،" موضحاً بأن الاقتصاد الوطني ومشاكله وعلاجه ليس من ضمن صلاحيات الغرفة.

وبين الحمد بأن الورقة المقدمة من الغرفة هي عبارة عن انزياح عن دور الغرفة والدخول في اختصاصات غيرها من الجهات الرسمية، آملاً أن تلتزم الغرفة بالقيام بدورها الأساسي والتركيز عليه قبل أن تطالب من خلال ورقتها كل طرف بالقيام بواجباته ومسؤولياته.

وختم الحمد مؤكداً رفضه لبعض الأفكار التي وردت في الورقة مثل إعادة هيكلة الدعوم وفرض ضريبة الدخل بشكل تدريجي، مبيناً بأن هذا الأمر يعتبر باباً لفرض مزيد من الضرائب التي تمس جيوب المواطنين، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً، سواء أكان من بوابة الإصلاح الاقتصادي أو من سواه ، مشددا على أن الإصلاح بأشكاله المختلفة لا يكون على حساب مستوى دخل المواطن.

الشاهين يقترح إطلاق اسم داود الوهيب على إحدى المدارس

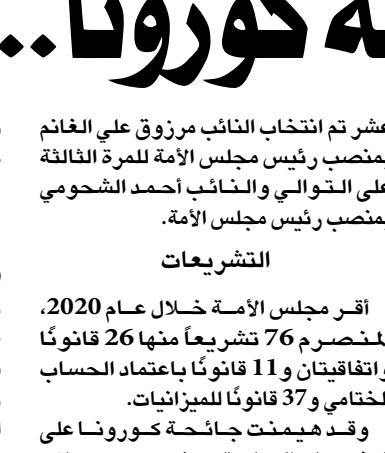

اسامه الشاهين

تقدم عضو مجلس الأمة النائب أسامة عيسى الشاهين باقتراح برغبة بتسمية إحدى مدارس وزارة التربية باسم الفقيد داود سليمان عبدالوهاب الوهيب.

وذكر الشاهين أن المربي الفاضل أفنى عمره في مجال التربية والتعليم، وقد تدرج بعمله من معلم تربية إسلامية حتى أصبح مدير مدرسة واستمر على ذلك إلى تقاعده في عام 2004م.

وتخليدا لسيرته الطيبة التي أحبها المعلمين والطلبة، وأولياء الأمور.

وقال الشاهين فقدت دولة الكويت أحد رجالاتها المخلصين الذين أفنوا جل عمرهم في مجال التربية والتعليم وهو المربي الفاضل العم داود سليمان عبدالوهاب الوهيب.

عرف عن الفقيد حبه واخلاصه للعمل التربوي وتجلى ذلك من خلال مساهمته ومشاركته في دعم المسيرة التعليمية والتربوية عبر العديد من اللجان والمشاريع التربوية وأنشطة جمعية المعلمين الكويتية.

وعمل معلماً لمادتي التربية الإسلامية واللغة العربية، وتدرج بالعمل التربوي حتى أصبح مديراً لإحدى مدارس وزارة التربية، وتقاعد في عام 2004م.

وتقديراً لدور الفقيد التربوي والتعليمي الطويل والكبير، أتقدم باقتراح برغبة برجاء عرضه على مجلس الأمة.

شهد إكمال مجلس الأمة مدته الدستورية لأول مرة منذ 21 عاماً

2020 عام جائحة كورونا.. أحداث تشريعية استثنائية

عام 2020 هو عام استثنائي في التاريخ الإنساني بأحداثه وتداعياته، فهو عام وباء جائحة كورونا التي هيمنت على المشهدين السياسي والبرلماني.

وفي عام كورونا توقفت الجلسات لمدد طويلة وقدمت العديد من الاستجوابات وتوفي أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح –طيب الله ثراه– وبايع مجلس الأمة سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح –حفظه الله ورعاه– أميراً لدولة الكويت، كما زكى سمو الشيخ مشعل الأحمد ولياً للعهد.

وفي عام كورونا اكتملت مدة مجلس الأمة الدستورية منذ 21 سنة وأجريت انتخابات برلمانية لمجلس 2020 وسط الاشتراطات الصحية والتي شهدت أكبر معدل تغيير في تاريخ الحياة البرلمانية بنسبة 62% ، وعقد المجلس الجديد جلسته الافتتاحية في 15 ديسمبر لينتخب مرزوق علي الغانم رئيسا لمجلس الأمة للمرة الثالثة على التوالي، فيما انتخب أحمد الشحومي نائبا للرئيس وفرز الديحاني أمينا للسر وأسامة الشاهين مراقبا للمجلس.

وفي عام كورونا شكل صباح الخالد حكومته الثانية التي شهدت تغييرا ((66.6%)) بخروج 10 وزراء.

وعلى صعيد أحداث عام 2020 برلمانياً فقد أعدت (شبكة الدستور الإخبارية) تقريراً بأهم الأحداث البرلمانية التي تمت فيه من تشريعات وجلسات واستجوابات على النحو التالي:

الجلسات

خلال عام 2020 عقد مجلس الأمة 34 جلسة منها 32 جلسة في الفصل الخامس عشر وجلستان في الفصل السادس عشر تنوعت ما بين 10 جلسات عادية و7 تكميلية و13 جلسة خاصة وجلستين افتتاحيتين ومثلهما ختاميتين، وتخلل تلك الجلسات جلستان سريتان بشأن استعدادات الحكومة والجهات المعنية لتطورات الوضع الإقليمي ومناقشة الحالة المالية للدولة.

كما شهد عام 2020 أهم جلستين تاريخيتين لتأدية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – اليمين الدستورية ونقل السلطة، ومبايعة سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح وليًا للعهد.

وفي افتتاح الفصل التشريعي السادس عشر تم انتخاب النائب مرزوق علي الغانم بمنصب رئيس مجلس الأمة للمرة الثالثة على التوالي والنائب أحمد الشحومي بمنصب رئيس مجلس الأمة.

التشريعات

أقر مجلس الأمة خلال عام 2020، المنصرم 76 تشريعاً منها 26 قانونًا واتفاقيتان و11 قانونًا باعتماد الحساب الختامي و37 قانونًا للميزانيات.

وقد هيمنت جائحة كورونا على التشريعات الصادرة حيث صدرت تعديلات على قانون الأمراض السارية وتعديل مواعيد الطعن والمحاكم خلال فترة تعطيل العمل وتأجيل أقساط صندوقي المتعثرين والأسرة.

ومن التشريعات النوعية إنشاء هيئة شرعية للبنك المركزي وتخفيض فوائد نظام الاستبدال والقرض الحسن في التأمينات والإعلان الالكتروني والتوثيق والتماس إعادة النظر بالأحكام النهائية وقوة الإطفاء العام ومنح الأم حق الولاية الصحية وحق الاطلاع على المعلومات وتعديل قانون المطبوعات والنشر وإيقاف التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة والحماية من العنف الأسري وقانون مخاصمة القضاء الذي تم رده.

الاستجوابات

قدم النواب 10 استجوابات خلال عام 2020، وأسفرت نتائج الاستجوابات عن تقديم طلبات طرح في 6 استجوابات منها 5 استجوابات تم تجديد الثقة بالوزير، فيما استقالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل د. غدير اسيري قبل جلسة طرح الثقة.

وتم دمج استجوابين لرئيس مجلس الوزراء وتم تقديم طلب عدم تعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء وتم سحب الطلب بعد موافقة المجلس.

وتوزعت استجوابات عام 2020 ما بين 3 استجوابات لوزير التربية وزير التعليم العالي واستجوابين لكل من رئيس الوزراء والمالية والدولة لشؤون مجلس الوزراء واستجواب واحد لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وقدم الاستجوابات (10) نواب هم: الحميدي السبيعي وريـاض العدساني حيث قدما استجوابين لكل منهما وعمر الطبطبائي، عادل الدمخي، فيصل الكندري، شعيب المويزري، خليل عبد الله، عودة الرويعي ومحمد هايف.

الأسئلة

قدم 37 نائبا 695 سؤالا خلال عام 2020 إلى جميع الوزراء بالإضافة الى سمو رئيس مجلس الوزراء الذي تلقى 3 أسئلة بشأن استفسارات عن السياسة العامة التي سوف تنتهجها الحكومة ومتابعة البرامج والمشاريع ومدى تقدم أو تأخر الاستراتيجية التي تديرها الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وأكثر الوزارات تلقيا للأسئلة خلال عام 2020 وزارة الصحة بـ 85 سؤالا ثم وزارة التربية وزارة التعليم العالي 74 سؤالا يليها وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والداخلية بـ 73 سؤالا ثم وزارة المالية بـ 65 سؤالا ثم وزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء بـ 64 سؤالا ثم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الدولة لشؤون الاقتصاد بـ 59 سؤالا ثم وزارة الاشغال والإسكان بـ 57 سؤالا يليها وزارة التجارة والصناعة 43 سؤالا.

الاقتراحات بقانون

شهد خلال عام 2020 تقديم 150 اقتراحا بقانون من 44 نائبا منها 77 اقتراحا منفردا بمعدل 51 % و73 اقتراحا مشتركا بمعدل 49%. قدم رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم 4 اقتراحات بقانون جميعها مشاركا بعض النواب بشأن المقيمين بصورة غير قانونية وقانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين (ويشمل ذلك كل من شارك من العسكريين الكويتيين في القتال بتاريخ 2 / 8 / 1992 وتراجع بسلاحه مع زملائه العسكريين الكويتيين إلى الأراضي السعودية وصمد وشارك معهم في حرب تحرير الكويت بمن في ذلك من تم أسره تحت راية العلم الكويتي) والتركيبة السكانية وتنظيم استقدام العمالة من الخارج.

طلبات المناقشة

نظر المجلس 8 طلبات مناقشة خلال عام 2020، وقد صدر عنها 36 توصية للحكومة وتشكيل لجنتي تحقيق وبيان حول صفقة القرن، وتضمنت طلبات المناقشة موضوعات الانفلات المروري وتطورات الوضع الإقليمي وفيروس كورونا والقضية الاسكانية وصفقة القرن وصفقة طائرات إيرباص والتعليم عن بعد والصندوق الماليزي.